

صندوق المشروعات الصغيرة يتسلم الطلبات بعد الأعياد

علمت «الانباء» من مصادر مسؤولة ان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيبدأ بتسليم طلبات أصحاب المشاريع الصغيرة بعد الأعياد الوطنية. وكان الصندوق قد تأخر في هذا الملف، وكانت التوقعات ان يبدأ في تسلم الطلبات في الشهرين الماضيين، ويؤمل أن يطلق استقبال الطلبات وتقييمها خصوصا أن كثيرا من أصحاب المشاريع ينتظرون هذا الأمر.

عبدالرحمن خالد

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

عبر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم عن تفاؤله بالوضع الاقتصادي للكويت في ظل الاستقرار السياسي بين السلطين التنفيذية والتشريعية الذي ظهر من خلال مجلس الأمة الحالي وأقراره للعديد من القوانين الاقتصادية التي ساهمت في تحريك كل القطاعات الاقتصادية مثل قوانين الخصخصة والمستثمر الأجنبي وصندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واعتبر الغانم ان التغيرات الاقتصادية كانت حبيسة في ادراج نواب سابقين وقد تحررت في السنوات الثلاثة الماضية. (منها مشروع جسر الصبية الملياري على سبيل المثال). ما انعكس ايجابيا على الأوضاع الاقتصادية. وقال الغانم ان «الفرصة» وجدت انتعاشا في قطاعات انشائية وفي القطاع الصناعي بعد ان تحركت مشاريع ضخمة وبدأت تظهر على ارض الواقع مثل مشروع جسر الصبية ومستشفى جابر وطريق الجهراء وغيرها.

وأضاف ان هناك تحولا في الحكومة بفناعتها الجديدة بضرورة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية. مثل المشاريع

احمد بوهرى - محمود فاروق

رئيس غرفة التجارة والصناعة: نواب بمجالس الأمة السابقة عرقلوا خطط التنمية.. ومتفائل اقتصاديا وسياسيا بوجود برلمان وحكومة مستقرين علي الغانم: ثقوا بالاقتصاد.. فلدينا ميزات تنافسية أكثر من دول المنطقة

الحكومة أعطت ثقة للقطاع الخاص بالتزامها الإنفاق الملياري في خطة التنمية الأولى والثانية

نلاحظ عودة المستثمرين الكويتيين من الخارج للاستثمار محليا.. متفائلين بالتغيرات الإيجابية

قطاعات إنشائية

وصناعية تنتعش على وقع المشاريع الضخمة الظاهرة على أرض الواقع

مؤشرات إيجابية من قناعة الحكومة بمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الإسكانية



المبنى الرئيسي لغرفة تجارة وصناعة الكويت



رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم.. ويبدو متفائلا بالاقتصاد الكويتي في ظل التعاون بين الحكومة والبرلمان

عن اقتصادات المنطقة، حيث تمر المشاريع عبر مجلس أمة ولجنة المناقصات وهناك قوانين وتشريعات وضمانات عدة للمستثمر ما يشعره بالأمان.

أين تقع تنافسية الاقتصاد الكويتي حاليا مقارنة بالدول العربية؟ ● لاجابة عن هذا السؤال يجب العودة الى الماضي، فأول اقتصاد خليجي انطلق من الكويت من خلال بناء الكويتيين السفن الشراعية واتمام عملية التصدير الى الهند والعديد من الدول الأخرى ورغم محدودية الأدوات في ذلك الوقت الا ان الاقتصاد الكويتي اقتتحت نجاحه، وكان لمكاتب التمثيل التجاري الكويتي في العديد من الدول نقلها مقارنة بالدول الأخرى، فالكويتيون أول من دخل دبي في الستينيات على سبيل المثال وساهم في تنميتها، وحتى الآن هناك نسبة كبيرة من استثمارات الكويتيين في دبي حاليا.

وفي الكويت هناك ميزات تنافسية عدة مقارنة بدول المنطقة، ان ذلك موقع الكويت الجغرافي المتميز يدفع المستثمرين للاهتمام بالكويت خصوصا بالنسبة لأهمية الموقع في التبادل التجاري مع الدول المحاورة، خاصة العراق وايران. ففي كل يوم يتم إرسال حوالي 1500 شاحنة، حملة بالبضائع الى العراق، كذلك كميات كبيرة من البضائع تصد الى ايران عن طريق البحر.

زناها في العام 2004 مع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد عندما كان رئيسا للوزراء آنذاك، واستمعنا لكيفية ببناء وانتقال كوريا من دولة زراعية إلى صناعية غنية، وأكدوا لنا خلال اللقاء على العامل الرئيسي في النجاح وهو التنمية البشرية والتعليم، الذي ساهم في عملية التحول بشكل كبير ليصبح اعتماد الاقتصاد الرئيسي على قطاع الصناعة بأكثر من 80٪، أما العالم العربي والكويت خاصة فمستوى التعليم متدن جدا، واعتقد انسه اذا لم ننم البشر منذ المراحل التعليمية الأولى فمن الصعب ان تكون هناك تنمية، وامننى ان يكون التركيز الأساسي على التعليم في الفترة المقبلة.

هل بدأت تشهدون اهتماما أكبر من المستثمرين الأجانب؟ نعم، وهذا يظهر بوضوح عندما نتباحث مع الوفود الأجنبية التي تأتي الى غرفة التجارة حيث لاحظ ان فقتهم بالاقتصاد الكويتي تكبر مقارنة بالسابق، وهذا الأمر ظهر بشكل اكبر بعد ان اصدر مجلس الأمة الحالي قانون المستثمر الأجنبي الذي يعطي امتيازات عدة للمستثمر الأجنبي منها الإعفاء الضريبي والكثير من التسهيلات، ومن هذا المنطلق تفهم المستثمر الأجنبي ان الشراكة مع الكويت ستعكس بالإيجاب عليه. في النهاية، المستثمر الأجنبي يدرك ان الاقتصاد الكويتي مختلف

هل يكفي الاهتمام الحكومي بالإنتاج الهائل على الخطة التنموية ام هناك ضرورة اعادة توازن بين الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار البشري كالتعليم على سبيل المثال؟ ● لا يمكن النجاح في تنمية اقتصادية دون الاهتمام بتنمية التعليم، وفي الواقع ان التعليم بالكويت في الاربعينيات افضل بكثير مما وصل اليه حاليا. وهناك تجارب عالمية تثبت ذلك، فالتجربة الألمانية على سبيل المثال أثبتت نجاحها وبقوة لأهتمامهم بالتعليم في المراحل الأولى، وكذلك اليابان والكثير من الدول. واذكر هنا ايضا التجربة الكورية حيث

الحالي وضعت غالبية المشروعات على طريق التنفيذ من دون اي معوقات. والآن الحكومة تستكمل الخطة الأولى من خلال خطتها التنموية الثانية التي أقرها مجلس الأمة الأسبوع الماضي، بمشاركة قوية من القطاع الخاص وهو شيء إيجابي ونذمعه. فلا يمكن لأي دولة اقتصادية في العالم أن تنجح اقتصاديا إلا عن طريق القطاع الخاص، فعلى سبيل المثال ألمانيا وهي تعتبر من أقوى الدول الاقتصادية في أوروبا نجد فيها القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في تنفيذ المشروعات، وكذلك الحال في الولايات المتحدة حيث جميع مشاريعها تعتمد على القطاع الخاص.

هل يكفي الاهتمام الحكومي بالإنتاج الهائل على الخطة التنموية ام هناك ضرورة اعادة توازن بين الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار البشري كالتعليم على سبيل المثال؟ ● لا يمكن النجاح في تنمية اقتصادية دون الاهتمام بتنمية التعليم، وفي الواقع ان التعليم بالكويت في الاربعينيات افضل بكثير مما وصل اليه حاليا. وهناك تجارب عالمية تثبت ذلك، فالتجربة الألمانية على سبيل المثال أثبتت نجاحها وبقوة لأهتمامهم بالتعليم في المراحل الأولى، وكذلك اليابان والكثير من الدول. واذكر هنا ايضا التجربة الكورية حيث

بتكلفة حوالي 3 مليارات دولار، بالإضافة الى عدة مستشفيات منها مستشفى جابر، وهو احد اضخم المستشفيات في المنطقة، ومشاريع الطرق منها طريق الجهراء، وتقدر قيمة هذه المشاريع الإجمالية بالمليارات، اضافة الى عائدتها المباشر وغير المباشر على الاقتصاد. وهناك قطاع الصناعة الذي شهد ايضا تغيرات عدة وتحولات إيجابية خلال السنوات الأخيرة. كما وجدنا مشاريع ضخمة انطلقت من مشاريع الأحياء السكنية الضخمة مثل مشروع الأفيون الذي يعد بين اكبر المولات في المنطقة.

كانت هناك بعض الانتقادات للحكومة بسبب تأخر تنفيذ مشاريع تنموية.. والبعض لام الحكومة على اطلاق الخطة بمشاركة القطاع الخاص في اوج الأزمة المالية عام 2010؟ ● أحد المعوقات الكبرى في تنفيذ الخطة التنموية كان مجلس الأمة في ذلك الوقت. وهناك امثلة كثيرة تؤكد ذلك، فمشروع جسر الصبية طرحته الحكومة منذ ما يقارب 5 سنوات، لكن البعض في مجلس الأمة في ذلك الوقت أعاق تنفيذ المشروع، اضافة الى عدم شجاعة الحكومة في ذلك الوقت بإتخاذ قرار حاسم بما كانت مقتنعة فيه لتنفيذ المشروع، وهذا الأمر انسحب على الكثير من المشروعات، ولكن بعد ان جساء المجلس

او اتحاد مصارف الكويت او اتحاد شركات الاستثمار مما أعطى نوعا من الثقة داخل السوق من خلال نظرة الحكومة الجديدة للقطاع الخاص، حيث أدركت الحكومة انه لا يمكن النجاح لهذا البلد إلا من خلال التعاون مع القطاع الخاص. فمثلا، اهتمت الحكومة بالأزمة الإسكانية بعد ان تأكدت من ضرورة مشاركة القطاع الخاص في حلها، وأعطى ذلك نقلا للقطاع الخاص الكويتي لدى تنفيذ المشاريع الحكومية السكنية الضخمة وحل المشكلة الإسكانية. وهذا الأمر أعطى نظرة إيجابية للمستثمرين للاستثمار في الكويت، وبدأ الاستثمار الكويتي يعود من جديد بعد ان اتجه في السنوات الماضية الى الخارج، فهناك ملايين من الاستثمارات الكويتية خرجت الى أوروبا والولايات المتحدة ونلاحظ عودة الكثير منها.

انتهت الحكومة من الخطة التنموية الأولى وأقر البرلمان الخطة الثانية، كيف ترون النتائج من هذه الخطة؟ ● هناك اتضحات آثاره ايجابيا بعد ان اطلقت الحكومة خلال السنوات الأخيرة الخطة التنموية ورسدت لها حوالي 120 مليار دولار لتنفيذها وهو ما انعكس بالإيجاب على الاقتصاد الكويتي والكويت بشكل عام. فهناك مشاريع عدة ظهرت وفي طور الإنشاء، منها مشروع جسر الصبية وهو احد أهم مشاريع الكويت العملاقة

كيف تنظر غرفة التجارة والصناعة اليوم الى الوضع الاقتصادي في الكويت؟

● فسي الواقع، الأوضاع الاقتصادية بشكل عام بدأت تتحسن تدريجيا خلال الفترة الماضية، وتشهد الكويت بشكل خاص تحولا كبيرا في اقتصادها خلال الـ 3 سنوات الماضية، حيث يرجع ذلك إلى التشريعات الاقتصادية المهمة التي كانت حبيسة الادراج وعلى أرفق مكاتب النواب السابقين. فعلى سبيل المثال قانون الخصخصة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وقوانين تتعلق بالبورصة وخصخصتها والكثير من القوانين الاقتصادية المهمة مثل صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، جميعها تحررت تدريجيا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وانعكس ذلك بالإيجاب على القطاعات الاقتصادية كافة.

ما أسباب التحولات الإيجابية بنظركم؟ ● اعتقد أن التعاون الإيجابي بين مجلس الأمة والحكومة مصلحة الكويت هو احد الأسباب الرئيسية، حيث اتضح آثاره في الأعوام الثلاثة الماضية ووجدنا نوعا من الاستقرار وإنهاء الصراع بين السلطين، وأنا أرى ان المعارضة يجب ان تكون في البرلمان، لكن على أسس ثابتة ومصالحتها للبلد وليست معارضة تسيء وتضر بالبلد. اصف الى ذلك التعاون الجيد بين الحكومة والقطاع الخاص عن طريق غرفة التجارة

متفائل بالسعودية ومصر

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم انه متفائل بالاقتصاد السعودي وان الملك سلمان بن عبدالعزيز سيواصل مسيرة الإصلاح والانجازات الاقتصادية للملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز. وأضاف ان السعودية حققت نجاحات اقتصادية عدة تعود الى سرعة اتخاذ القرار وعدم عرقلة المشاريع وفتح القطاع السعودي المجال امام مشاريع القطاع الخاص خاصة مشاريع البتروكيماويات، كما قال انه متفائل بالأوضاع الاقتصادية في مصر مع وجود الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئيس مجلس الوزراء ابراهيم محلب، وهو متفائل بالاستثمارات الكويتية في مصر التي تعتبر الأكبر عربيا.

لمسنا إنجازات ضخمة مثل جسر الصبية ومستشفى جابر وطريق الجهراء

المستثمرون الأجانب أكثر ثقة بالاقتصاد الكويتي بعد إقرار البرلمان قانون الاستثمار الأجنبي

عليكم بالاهتمام بالتعليم أولا في خطة التنمية للتمائل مع التجارب العالمية الناجحة

ومحطتين للكهرباء، وتشهد الخطة التنموية الجديدة بناء 45 ألف وحدة سكنية ومترو وشبكة قطارات حسب «العربية».

ويسألها عن التسهيلات الحكومية المقدمة للمستثمرين الأجانب، أجابت انه بالتعاون مع الجهاز المبادرة الحكومية ومجلس الأمة تم تشريع قوانين تخدم المستثمر الأجنبي من شتى الجوانب المالية والفنية، وذلك من منطلق معالجة عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الكويت، ليصبح أيضا الاستثمار في الكويت أكثر جاذبية ومرونة وامانا. وأكدت الصبيح ان قطاع المصارف الكويتي سيكون له دور رئيسي في الخطة نظرا لما تتضمنه الخطة من مبالغ ضخمة. وأفادت بان الاتفاق الراسمي يشهد نموا وضحا في الموازنة ما يدل على بوان إيجابية للدورة الاقتصادية للبلاد، وكان البرلمان قد أقر خطة تنموية مدتها خمس سنوات بتكلفة مقدرة بـ 115 مليار دولار.

الوزراء للوقوف عليها ووضع آلية لحلها، مبيئة انه تم بالفعل حل معظم المعوقات من تقليص واضح للدورة السنوية وتشريع قوانين اقتصادية تعالج الخلل الذي أصاب الخطة السابقة.

وحول المشاريع التي سيتم طرحها بالخطة قالت الصبيح: ان هناك 15 مشروعا بتمويل حكومي و6 للشركات الأجنبية و7 مشاريع بالمشاركة مع القطاع الخاص (BOT)، وأغلبها في قطاعات النقل والصحة والبيئة والنفط. وأشارت إلى انه بعد بدء تطبيق قانون تخصيص ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية الذي اقره مجلس الأمة ستكون آلية تنفيذ المشاريع الـ 7 بسرعة مقارنة بالسابق، مؤكدة ان عملية الانتهاء منها وانجازها سيتم وفق الخطة الموضوعية بعد 5 سنوات. وتكررت ان المشاريع الـ 7 بنظام BOT ستضمين مشروع السكك الحديدية ومترو الانفاق



هند الصبيح في مقابلة مع «العربية» أمس

أكدت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح أن الخطة التنموية التي أقرها البرلمان الأسبوع الماضي ستنتقل في الأول من أبريل المقبل بأرضية خصبة، وجاء حديث الوزيرة في مقابلة مع قناة «العربية» أمس أوضحت فيها أبرز أهداف الخطة التنموية الثانية وبرز ما واجهته الخطة الأولى التي انطلقت في فبراير من العام 2010.

وقالت الوزيرة انه تم انجاز 52٪ من الخطة التنموية السابقة، وذلك بسبب العديد من المعوقات التي واجهتها من طول للدورة السنوية وعدم اقرار وتطوير بعض التشريعات الاقتصادية، وان الحكومة ستعمل على تنفيذ الـ 148 من بقية مشاريع الخطة التنموية السابقة وفق جدول زمني محدد ينتهي في 2019/2020. وأوضحت انه تم التغلب على جميع المعوقات سالفة الذكر من خلال تشكيل لجنة من مجلس

الخطة الجديدة تتضمن 28 مشروعا ضخما.. وللمصارف حصة تمويلية رئيسية الصبيح: قوانين اقتصادية وآلية حكومية حلت معوقات خطة التنمية السابقة